دراسة ممتدة لمقررات وبرامج تعليم ريادة الأعمال في الخطط الدراسية لإدارة الأعمال في المنطقة العربية (2003 – 2013)*

د. عمرو علاء الدين زيدان

مدرس إدارة الأعمال – قسم العلوم الإدارية
كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق
جمهورية مصر العربية

ملخص:

تعد هذه الدراسة من قبيل الدراسات الوصفية الاستكشافية التي سعت إلى التعرف على التطور الذي لحق المقررات والبرامج (تخصص رئيس – تخصص فرعي – مسار مستقل) والدرجات العلمية (بكالوريوس – ماجستير) لتعليم ريادة الأعمال في الجامعات العربية بين عامي 2003 و2013 مقارنة بالمكانة التي يتمتع بها مجال تعليم ريادة الأعمال في الجامعات الغربية. واعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل، حيث قام الباحث بدراسة الجامعات العربية التي بها كليات تجارة أو إدارة أعمال.

وبلغ حجم مجتمع البحث في الدراسة الأولى (188) جامعة تمثل الجامعات الحكومية فيه (70%) مقابل (30%) للجامعات الخاصة، في حين بلغ حجم مجتمع البحث في الدراسة الثانية (379) جامعة، بلغت نسبة الجامعات الحكومية فيه (55%) مقابل (45%) للجامعات الخاصة. واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المستمدة من المواقع الإلكترونية للجامعات العربية والمتمثلة في مراجعة الخطط الدراسية لكليات التجارة أو إدارة الأعمال. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الاهتمام ببرامج ريادة الأعمال في الجامعات العربية لم يختلف اختلافًا معنويًا خلال فترة الدراسة، فقد بلغت نسبة الجامعات التي تقدم برامج ريادة الأعمال في الدراسة الأولى (61%) ارتفعت إلى (63%) في الدراسة الثانية، مقابل (39%) للجامعات التي لا تقدم هذه البرامج في الدراسة الأولى، انخفضت إلى (37%) في الدراسة الثانية. في حين كان هناك اختلاف معنوي بين الجامعات الحكومية والخاصة في تقديم المقررات الإجبارية والاختيارية في ريادة الأعمال. كذلك طرأ تطور نوعي على نوعية ومستوى تقديم هذه البرامج. فقد أثبتت الدراسة الثانية ظهور أقسام علمية لريادة الأعمال، وتقديم مسارات وتخصصات رئيسة ودرجة الماجستير في ريادة الأعمال في العديد من الجامعات العربية. وبصفة عامة، تفوقت الجامعات الخاصة على الجامعات الحكومية في تقديم هذه البرامج على مدار فترة الدراسة. وأثبتت الدراسة أيضًا أن هناك تباينًا ملاحظًا في الاهتمام بهذه البرامج من منطقة عربية إلى أخرى ومن دولة عربية إلى أخرى، حيث تأتي جامعات دول الشام في مقدمة الجامعات التي تقدم برامج ريادة الأعمال وعلى رأسها الجامعات الفلسطينية واللبنانية والأردنية. في حين تأتي الجامعات السودانية والموريتانية والعراقية والصومالية والليبية واليمنية في مؤخرة الجامعات العربية التي تقدم هذه البرامج. واختتمت الدراسة بمناقشة النتائج، وقدم الباحث المجالات البحثية التي تتطلب مزيدًا من الدراسة في هذا المجال.

* تم تسلم البحث في سبتمبر 2013، وقُبل للنشر في نوفمبر 2013.

المصطلحات العلمية الرئيسة:

ريادة الأعمال، برامج تعليم ريادة الأعمال، برامج إدارة الأعمال، كليات التجارة وإدارة الأعمال العربية.

1- مقدمة:

يتمتع مجال ريادة الأعمال Entrepreneurship في الوقت الراهن بشعبية وقبول كبيرين في العديد من أنحاء العالم. ويرجع الاهتمام بريادة الأعمال إلى عدد كبير من العوامل، سواء أكان ذلك في أوربا أم في الولايات المتحدة الأمريكية أم في غيرهما من دول جنوب شرق آسيا وبعض دول العالم الثالث خلال العقد الأخير من القرن العشرين. فقد عانت دول صناعية عديدة خلال السنوات الأخيرة من الركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، والتقلبات التي شهدتها الدورات التجارية العالمية بدرجة لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة اهتمام صانعي السياسات وصانعي القرارات السياسية بالدور المتوقع لرواد الأعمال Entrepreneurs باعتبارهم يمثلون أحد الحلول المطروحة لخفض معدلات البطالة، وباعتبارهم وصفة سحرية لتحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي.

من ناحية أخرى، فقد أصبح هناك اهتمام خاص بدور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرًا لقدرتها على التواؤم مع البيئات الاقتصادية المتقلبة، وكذلك لأن هيكلها يتيح لها مسايرة التغيير الفني بشكل يسمح لها بالبقاء والاستمرار. وهذه الحقيقة قد أدركتها دول عديدة، وقامت بالاعتماد على معايير سياسية جديدة لدعم المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال، وبذلت جهودًا خاصة للترويج للأنشطة الابتكارية وتحسين القدرات الابتكارية للأفراد (Garavan and O'Cinneide, 1994). ونتيجة لذلك، أصبحت ريادة الأعمال قوة اقتصادية لم يشهد العالم مثلها من قبل. وصاحب انتشار ريادة الأعمال انتشار مماثل في مجال تعليم ريادة الأعمال Entrepreneurship Education. فبدأت المقررات الدراسية والبرامج التدريبية في مجال ريادة الأعمال في الظهور بين المناهج الدراسية للعديد من الجامعات في أنحاء عديدة من العالم، كما أصبحت المنظمات الحكومية وشبه الحكومية أحد المصادر الرئيسة للتدريب والتعليم والدراسات المتخصصة في مجال ريادة الأعمال (Kuratko, 2005; Brockhaus, Sr., 1991).

من هنا، أصبح مجال ريادة الأعمال عنصرًا رئيسًا من عناصر منظومة التعليم الإداري منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث حققت برامج تعليم ريادة الأعمال نموًا غير مسبوق خلال الأعوام الثلاثين الماضية. ويمكن ملاحظة مظاهر هذا النمو من تتبع معدلات زيادة المناصب الشرفية الممولة من خارج الجامعات لأعضاء هيئة التدريس المتميزين Endowed Positions في مجال ريادة الأعمال، ومن ارتفاع عدد الكليات التي تدرس مقررات وبرامج ريادة الأعمال، ومن انتشار المنظمات والمؤسسات والمراكز المتخصصة في ريادة الأعمال، وكذلك من تكاثر عدد الدوريات العلمية المحكمة التي تنشر الدراسات المتخصصة في مجال ريادة الأعمال في الجامعات الأمريكية والأوروبية على حد سواء (Sassmannshausen, 2012; Potter, 2008; Kuratko, 2005; Katz, 2002; Fiet, 2000; Vesper and Gartner, 1997; Katz, 1991; Robinson and Haynes, 1991; Plaschka and Welsch, 1990;).

وعلى الرغم من هذا الاهتمام المطرد بتعليم ريادة الأعمال في العديد من دول العالم، لكن اهتمام الجامعات العربية، وكليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات إدارة الأعمال على وجه التحديد، بهذا المجال لا يزال موضع شك وتساؤل. فقد شهدت النظم الاقتصادية العربية خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين تغييرات جذرية في فلسفتها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية وأساليب عملها أدت إلى توجه معظم هذه النظم إلى الأخذ بآليات وقوانين السوق الحر. وصاحب ذلك العديد من عمليات

خصخصة المنظمات العامة، وإعطاء المزيد من الحرية والفرص الاستثمارية للقطاع الخاص كي يتحمل نصيبه في عمليات التنمية. ناهيك عن الصبغة العائلية الصارخة التي تميز الاقتصاد العربي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول العربية – شأنها في ذلك شأن الكثير من دول العالم– قد عانت أيضًا من حالة الركود الاقتصادي العالمي، وارتفاع معدلات البطالة، والتقلبات والتغييرات الاقتصادية الحادة. وعلى الرغم من كل تلك العوامل، فإن كليات التجارة وإدارة الأعمال العربية – على ما يبدو– لم تفطن، وبالتالي لم تستجب – حتى الآن – لمطالب واحتياجات السوق العربية في مجال ريادة الأعمال ومتطلبات العمل الحر.

ذلك أن التغييرات التي شهدتها – ولا تزال تشهدها– النظم الاقتصادية العربية تثير الكثير من النقاش حول إمكانية تطوير قدرات رواد الأعمال العرب المرتقبين. فالمشروعات الجديدة الناجحة هي نتاج لرائد أعمال كفء مسلح بقدر وافر من العلم والخبرة. وتقرر الدراسات السابقة في هذا المجال أنه إذا كان من المفضل أن يولد الفرد لأبوين متعلمين ناجحين في إدارة مشروعهما، فإنه يتساوى مع ذلك أن يحصل الفرد على الخبرة العملية، وأن يحصل على التعليم المناسب الذي يساعد على "إنضاج" قدراته ومهاراته الريادية، حيث سيؤدى ذلك إلى زيادة احتمالات نجاحه. فالشركات الجديدة لا تنشأ مصادفة، ولكنها لابد أن تقوم على تصرفات وأفعال مقصودة ومخططة تتضمن محاولات متكررة لممارسة الرقابة والسيطرة على العملية بهدف تحقيق العائد المنشود. ولاشك أن هذا يبين الحاجة الملحة لبرامج تعليم وتدريب ريادة الأعمال. ولا تقتصر مسئولية تدريس ريادة الأعمال على عالم التعليم بمفرده. فالواقع أن هناك حاجة إلى خلق مناخ يشجع ريادة الأعمال ويدرك الأسباب التي تؤدى إلى فشل المشروعات الريادية دون التسرع في توقيع العقاب على مرتكب هذه الأخطاء. فهذه الأخطاء نفسها يمكن أن تكون جزءًا من العملية التعليمية (Lee, Chang and Lim, 2005; Shaver, et al., 2001; Garavan and O'Cinnedia, 1994).

من هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة تسعى إلى رصد مدى اهتمام كليات التجارة وإدارة الأعمال العربية ببرامج تعليم ريادة الأعمال مقارنة بالجهود العلمية التي تبذلها الدول المتقدمة في هذا المجال وإمكانية الاسترشاد بها في توفير متطلبات تدريس برامج تعليم ريادة الأعمال في جامعاتنا العربية. فتبدأ بمراجعة تاريخية لتعليم ريادة الأعمال على مستوى الجامعات الغربية، كما تقدم صورة لواقع تعليم ريادة الأعمال في الدول الغربية. ثم تستعرض موقع برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات العربية بين عامي 2003 و2013. وتنتهي بمناقشة نتائج الدراسة واقتراح الدراسات المستقبلية في مجال تعليم ريادة الأعمال.

2– تعليم ريادة الأعمال على مستوى الجامعات – مراجعة تاريخية:

يدين مجال ريادة الأعمال، من الناحية التاريخية، إلى كل من Cantillon (1732) و Say (1816) و Mill (1848) و Schumpeter (1911) و Knight (1921). الباحثين الاقتصاديين الذين ألقوا الضوء على مفهوم ريادة الأعمال عبر هذه السنوات الطويلة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاهتمام بمجال ريادة الأعمال لم يأخذ الصبغة الرسمية إلا بعد أن أشار McClelland (1961) إلى ضرورة وجود كيان مستقل لريادة الأعمال. ومنذ ذلك الحين كان على مجال ريادة الأعمال أن يتعامل مع العديد من المشكلات والتحديات حتى يصبح مجالاً علميًا مستقلاً ومتميزًا. ذلك أن انتماء مجال ريادة الأعمال إلى العلوم الإدارية – في بادئ الأمر– ثم إلى " إدارة المشروعات الصغيرة " فيما بعد، أدى إلى صعوبة استقلاله وتميزه كمجال ذي طبيعة خاصة. الأمر الذي دعا Vesper (1985) إلى القول بأن مجال ريادة الأعمال – في نهاية السبعينيات– لم يكن يمثل سوى " نشاطًا هامشيًا "، كما كان يفتقر–أكاديميًا– إلى الإطار المعرفي الواضح، ويرجع ذلك إلى قلة عدد الدراسات التي تناولت هذا المجال خلال هذه الفترة (Plaschka and Welsech, 1990).

من ناحية أخرى، اتفق الباحثون: (e.g.: Mason, 2011; Potter, 2008; Fayolle & Klandt, 2006: 21; Kuratko, 2005; Gorman, Hanlon and King, 1997 Jack & Anderson, 1999; Thompson, 1999) على أن مجال ريادة الأعمال أصبح من المجالات التي "يمكن تعلمها" أو على الأقل تشجيعها من خلال تعليم ريادة الأعمال، وأن أساتذة إدارة الأعمال قد تجاوزوا الأسطورة القائلة بأن رواد الأعمال يولدون ولا يصنعون. بل إن Peter Drucker– أحد أشهر المفكرين الإداريين في عصرنا– قرر أن " ريادة الأعمال ليست سحرًا ولا أسطورة ولا تتعلق بالجينات الوراثية للإنسان، إنها نظام، ومثلها مثل أي نظام يمكن أن نتعلمها".واتفق هؤلاء الباحثون أيضًا على أن مجال ريادة الأعمال يعتبر أسرع المجالات نموًا بين جميع المقررات الدراسية في كليات إدارة الأعمال الأمريكية. وأنه إذا كان القرن العشرين هو قرن "الاحتراف" في إدارة الأعمال، فإن السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين ستشهد احترافًا مماثلاً في مجال ريادة الأعمال. ويرجع ذلك إلى اتجاه الطلاب – وغيرهم – إلى خلق الوظائف بأنفسهم، وإلى عدم توقعهم للتمتع بالأمان الوظيفي في المنظمات الكبيرة. وعلى ذلك، يصبح التعليم وظيفة إعدادية تمهد الطريق أمام مبادرات إقامة المشروعات الجديدة، حيث تؤدي عملية نقل المعارف وإكساب المهارات الريادية وتنميتها إلى زيادة الفعالية ودرجة الاعتماد على النفس لدى رواد الأعمال المتوقعين.

على الرغم من أن Shigeru Fijii يعد أول من قام بتدريس ريادة الأعمال في جامعة كوبي اليابانية في عام 1938 (Alberti, Sciascia and Poli, 2004)، لكن الباحثين الرياديين (eg: Fayolle & Klandt, 2006: 74; Lourenco & Jones, 2006; Katz 1991, 2003; Finkle and Deeds, 2001; Vesper and Gartner, 1997) يتفقون على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي " قائدة سوق تعليم ريادة الأعمال". فقد وجد Vesper and Gartner (2001) أن 80% من الجهود العلمية في مجال ريادة الأعمال تتركز في أمريكا الشمالية، مقابل 20% للمناطق الأخرى من العالم، خصوصًا أوروبا. ويلاحظ أن غالبية برامج ريادة الأعمال في المناطق الأخرى من العالم لم تظهر إلا منذ أقل من 20 سنة فقط (Katz, 2003). فتاريخ تعليم ريادة الأعمال على مستوى الجامعات يرجع إلى عام 1947[*] عندما قدم Myles Mace أول مقرر دراسي في ريادة الأعمال في كلية هارفارد لإدارة الأعمال (HBS)، حيث جذب هذا المقرر انتباه وإعجاب 188 من طلاب الفرقة الثانية لدرجة ماجستير إدارة الأعمال (MBA)، والبالغ عددهم 600 طالب. وكان السبب الواضح لتقديم هذا المقرر هو الاستجابة لاحتياجات الطلاب الذين عادوا بعد أداء الخدمة العسكرية في الحرب العالمية الثانية لينضموا إلى اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية، نظرًا للانهيار الذي حدث للصناعات الحربية بعد انتهاء الحرب. وتبع ذلك تقديم Peter Drucker لمقررات أخرى في عام 1953 في جامعة نيويورك، في حين قدمت جامعة جنوب كاليفورنيا أول ماجستير في إدارة الأعمال(MBA) يتضمن تركيزًا Concentration على ريادة الأعمال. وفي عام 1972 قدمت Babson College أول تخصص رئيس Major في ريادة الأعمال على مستوى ماجستير إدارة الأعمال(MBA) .

ومع بداية الثمانينيات من القرن العشرين، كان مجال ريادة الأعمال – في أفضل التقديرات– يمثل مجالاً دراسيًا واعدًا، لكنه مع نهاية عقد الثمانينيات، وفى ظل التطورات الضخمة في حجم المعرفة العملية المتوافرة، أصبح من الممكن الادعاء بأن مجال ريادة الأعمال قد أصبح مجالاً أكاديميًا شرعيًا على جميع الأصعدة. فقد أصبحت مقررات ريادة الأعمال تدرس في 300 جامعة. ومع نهاية التسعينيات، أصبحت هذه المقررات تدرس في 1050 جامعة أمريكية، كما ارتفع عدد الطلاب المسجلون في مقررات ريادة الأعمال خلال الفترة (1996– 1999) بنسبة 92% (Petridou, Sarri and Kyrgidou, 2009; Kuratko, 2003; Bygrave and Hofer, 1991).

[*] يقرر Vesper and Gartner (1997) أن هذا المقرر تم تقديمه لأول مرة في عام 1945.

ومع حلول بدايات القرن الحادي والعشرين أصبح هناك ما يزيد على 1600 كلية وجامعة أمريكية بها فصول دراسية، يدرس بها أكثر من 2200 مقرر دراسي في ريادة الأعمال، كما يوجد بها 277 وظيفة شرفية ممولة من خارج الجامعات لأعضاء هيئة التدريس في مجال ريادة الأعمال، و400 أستاذ كرسي. من ناحية أخرى، فقد أصبح هناك 44 دورية علمية محكمة متخصصة في ريادة الأعمال، وما يزيد على 100 مركز متخصص في ريادة الأعمال. ونمت الثروة المتراكمة لنظام تعليم ريادة الأعمال لتصبح أكثر من 440 مليون دولار، تحقق أكثر من 75% منها منذ عام 1987. بالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت الأساليب المستخدمة في تعليم ريادة الأعمال تغييرًا جوهريًا، حيث انتقلت من الاعتماد على المحاضرات التقليدية إلى الاعتماد على دراسات الحالة واستقدام المتحدثين الذين يتمتعون بالخبرات الريادية واستضافة رواد الأعمال للحديث عن تجاربهم الناجحة. ومن هنا أصبح مجال ريادة الأعمال من الموضوعات سريعة النمو في كليات إدارة الأعمال وكليات الهندسة في الجامعات الأمريكية. إن هذا الاهتمام المكثف بمجال ريادة الأعمال لا يمكن اعتباره مجرد "موضة جديدة" لأنه يعكس على وجه الدقة بيئة اقتصادية جديدة نتجت من مجموعة حاشدة من المتغيرات التي حدثت في عالم منظمات الأعمال، وفى مجال التكنولوجيا الحديثة، وفى أسواق العالم الناشئة (النامية) (Petridou, et al., 2009; Katz, 2003; Kuratko, 2005, 2003; Fiet, 2000).

وإذا كان تعليم ريادة الأعمال قد ثبَّت جذوره في الجامعات الأمريكية منذ ما يزيد على ستين عامًا، فإن مقررات ريادة الأعمال لم تظهر في الخطط الدراسية للجامعات الأوروبية إلا منذ عشرين عامًا على أفضل تقدير (Potter, 2008: 4). واقتصر تعليم ريادة الأعمال خلال السنوات العشر الأولى من هذه الفترة على الخطط الدراسية لمدارس إدارة الأعمال وكليات الاقتصاد الأوروبية، كما عانى مجال ريادة الأعمال من ضعف الإمكانات المتاحة في الجامعات الأوروبية من حيث قلة عدد الأساتذة المتخصصين في ريادة الأعمال، وكذلك ضعف التمويل المتوافر (European Commission, 2008: 66). ويقرر Potter (2008: 5) أيضًا أنه في حين تنتشر أقسام ريادة الأعمال في العديد من الجامعات الأمريكية، فإن تخصص ريادة الأعمال لا يزال يبحث عن موضع قدم في الجامعات الأوروبية. فهناك القليل من أقسام ريادة الأعمال في هذه الجامعات، كما إن الأساتذة الذين يتصدون للتدريس في هذه الأقسام لا يزالون ينتمون إلى أقسام إدارة الأعمال والاقتصاد التقليدية.

وعلى الرغم من هذه البداية الضعيفة، لكن السنوات العشر الأخيرة شهدت تطورًا في التوجه الإيجابي نحو تعليم ريادة الأعمال، حيث حقق تعليم ريادة الأعمال فيها نموًا جوهريًا، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو مستقبلاً (Potter, 2008: 9). فقد تزايدت جهود الحكومات الأوروبية في دعم ريادة الأعمال في دول أوروبا الغربية والشرقية على حد سواء. وشهد عام (2005) قيام الاتحاد الأوروبي بوضع تعليم ريادة الأعمال كأحد الأهداف الرئيسة لخطته الاستراتيجية Lisbon Agenda، كما قام بوضع خطة عمل لريادة الأعمال تهدف إلى تطوير "العقلية" الريادية وزيادة "الوعي بالروح الريادية من خلال تقديم نماذج القدوة الحسنة ودعم الاتجاهات والمهارات الريادية لدى الشباب الأوروبي". من ناحية أخرى، فقد انعكس هذا الاهتمام على الجامعات الأوروبية الرائدة، فتم الاعتراف بريادة الأعمال كنظام أكاديمي، وأصبح هناك ما يقرب من 100 أستاذ كرسي في ريادة الأعمال، وامتد التغيير إلى الأساليب التقليدية في تدريس ريادة الأعمال، وبلغ عدد المراكز المتخصصة في ريادة الأعمال أكثر من 100 مركز يتبع معظمها الجامعات الأوروبية. وتعتبر الجامعات الألمانية مثالاً جيدًا على هذا التغيير. فقد ارتفع عدد أساتذة ريادة الأعمال من أستاذ واحد منذ عشر سنوات إلى (80) أستاذ في الوقت الراهن (Kratzer, 2013; Pena, Transue and Riggieri, 2010).

3- تجارب الدول المتقدمة في مجال تعليم ريادة الأعمال:

أوضحنا في الأقسام السابقة أن مجال ريادة الأعمال أصبح بالفعل جزءًا لا يتجزأ من منظومة التعليم الإداري في جميع أنحاء العالم. وقد بدأ مجال ريادة الأعمال يتبوأ هذه المكانة بداية من حقبة التسعينيات من القرن العشرين. ومنذ ذلك الحين، أصبح مجال ريادة الأعمال يتمتع بقدرة كبيرة على النمو بشكل ملاحظ.

فقد تبين خلال حقبة التسعينيات أن الأهمية الأكاديمية لمجال ريادة الأعمال تتبع من ثلاث أفكار رئيسة هي: (Katz, 1991)

1- النظر إلى مجال ريادة الأعمال على أنه إحدى القوى الدافعة لاقتصادات القرن الحادي والعشرين.

2- النظر إلى خاصية التكامل الوظيفي- التي تعتبر محور مجال ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة- على أنها جزء مهم من أجزاء التعليم الإداري في المستقبل.

3- التركيز على الحاجة إلى أعضاء هيئة تدريس متمكنين من تخصصاتهم، وملمين بطبيعة عالم الأعمال.

ولاشك أن هذا التفاعل الأكاديمي التطبيقي يحدد السمة الرئيسة للمجال الأكاديمي لريادة الأعمال.

وقد كانت الأفكار السابقة مقنعة لعمداء الكليات لدرجة تجعلهم يدعمون ريادة الأعمال في كلياتهم. لكن السؤال الذي ثار في هذه الفترة هو: هل تستطيع البنية الأساسية لمجال ريادة الأعمال تدعيم هذه المبادرات حتى تصبح برنامجًا أكاديميًا يتمتع بالاستقرار والتقدير؟

فقد واجه مجال ريادة الأعمال منافسة قاسية وشرسة حتى يستطيع أن يجد موضع قدم في كليات إدارة الأعمال خلال السنوات الأولى للقرن الحادي والعشرين. وكانت مجالات إدارة الأعمال الدولية، ونظم المعلومات الإدارية، والسلوك التنظيمي، من بين المجالات التي نافست مجال ريادة الأعمال في كليات إدارة الأعمال. لذلك، كان من الضروري أن يبذل المؤيدون لمجال ريادة الأعمال جهودًا مكثفة ومتكاملة حتى لا يستسلم أمام منافسيه الذين يتمتعون بمكانة مرموقة بين المقررات الدراسية لكليات إدارة الأعمال.

من هذا المنطلق، يتناول هذا القسم الجهود التي بذلتها الجامعات الغربية وغيرها من المنظمات ذات العلاقة بمجال ريادة الأعمال، من أجل أن يتبوأ هذا المجال مكانته بين مقررات إدارة الأعمال. وسيتم استعراض هذه الجهود من خلال المجالات الثلاثة التالية:

أ- توصيف التطور الذي طرأ على المقررات والبرامج التعليمية في مجال ريادة الأعمال.

ب- استعراض مكونات البنية الأساسية اللازمة لمجال تعليم ريادة الأعمال.

ج-استعراض الدوريات والمؤلفات العلمية في مجال تعليم ريادة الأعمال.

3-1- البرامج التعليمية في مجال ريادة الأعمال:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين نموًا ملاحظًا في عدد وطبيعة برامج ريادة الأعمال في كليات إدارة الأعمال. وقد ارتفعت شعبية مقررات ريادة الأعمال بشكل غير مسبوق بين طلاب مرحلة البكالوريوس وطلاب الدراسات العليا على حد سواء. من ناحية أخرى، فقد أصبح خريجو كليات إدارة الأعمال وغيرهم من الجهات ذات الصلة، مدعمين لتطوير

برامج ريادة الأعمال، كما طالبت هذه الجهات في كثير من الأحيان بضرورة وجود أو التوسع في برامج ريادة الأعمال في كليات إدارة الأعمال (Finkle and Deeds, 2001).

كذلك، فقد لوحظ أن هناك تنوعًا في وجهات النظر السائدة بين الأكاديميين حول العناصر المكونة "لريادة الأعمال" كمجال دراسي، وأيضًا حول العناصر التي ينبغي أن يتكون منها برنامج ريادة الأعمال. فعلى سبيل المثال، يختلف الباحثون في مجال ريادة الأعمال حول ما إذا كان من الواجب أن تركز ريادة الأعمال على تأسيس الشركات، والشركات النامية، والابتكار، وخلق القيمة، وملكية الشركات. ففي حين عرَّفت الدراسات السابقة ريادة الأعمال بأنها: دخول مجال الأعمال، سواء أكان ذلك بإنشاء شركة جديدة، أم شراء شركة قائمة، وسواء أحدث ذلك بشكل مستقل أم بمعاونة منظمة قائمة، لكن نمو برامج ريادة الأعمال على مستوى الجامعات، يميل إلى توسيع هذا المفهوم لكي يشمل مجالات أخرى مثل: الشركات العائلية، وإدارة المشروعات الصغيرة، وإدارة الشركات فائقة النمو. وقد أدى ذلك إلى أن اقترح كل من Plaschka and Welsch (1990) استخدام أربعة أبعاد مختلفة لتصنيف الأنواع المختلفة من الجهود الجامعية في مجال تعليم ريادة الأعمال، هي:

1- عدد المقررات الدراسية المقدمة (سواء أكانت مقررًا وحيدًا أم مقررات متعددة).

2- درجة التكامل بين هذه المقررات (مرتفعة – منخفضة).

3- مراحل نمو الشركات (مثل: الميلاد، والبقاء، والنمو، والتوسع، والنضج).

4- عدد المجالات الدراسية (المجالات الوظيفية) التي قد تتضمنها الخطة الدراسية لريادة الأعمال.

ويرى Vesper and Gartner (1997) أن تعليم ريادة الأعمال يسير في اتجاه تقديم البرامج المتكاملة، والشاملة. وبعبارة أخرى، فإن هناك ملامح رؤية Vision خاصة بالتعليم الريادي.

وعلى الرغم من أن النمو المستمر في عدد مقررات ريادة الأعمال يسير بمعدلات متسارعة، لكن الخلاف بين الباحثين يتمحور حول طبيعة هذا النمو. فقد نظر بعض الباحثين إلى البرامج التي تمتد إلى أربع سنوات وبرامج الدراسات العليا، والبرامج التي تركز على تدريس " ريادة الأعمال " فقط. في حين أخذ البعض الآخر في الاعتبار مقررات ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، وكذلك الكليات التي تدرس هذه المقررات لمدة سنتين فقط بعد الدراسة الثانوية. ويؤدي هذا الاختلاف إلى تباين تقديرات الباحثين لنمو كليات إدارة الأعمال التي تدرس مقررات وبرامج ريادة الأعمال. ففي حين يبين Vesper (1993) أن الكليات التي تدرس مقررات ريادة الأعمال ارتفعت من أربع كليات في عام 1968، إلى 16 كلية في عام 1970، إلى 370 كلية في عام 1993، ثم إلى 504 كليات في عام 2001، بزيادة مقدارها 15 كلية في السنة، فإننا نجد Solomon et al (1994) يقررون ارتفاع عدد الكليات التي تدرس هذه المقررات من 263 كلية في عام 1979، إلى 400 كلية في عام 1998، بزيادة مقدارها 57 كلية في السنة. وعلى الرغم من ذلك، فإن كلا النوعين من التقديرات يظهر وجود نمو، كما يظهر ارتفاع معدلات النمو في بعض المقررات مقارنة بغيرها. أخيرًا قررت دراسة حديثة أن هناك 233 كلية إدارة أعمال في جميع أنحاء العالم- من بينها 195 كلية في الولايات المتحدة الأمريكية – تنتقل من مجرد تدريس مقررات في ريادة الأعمال إلى تقديم تخصصات رئيسة Majors في هذا المجال، وهو ما يمثل الاتجاه المستقبلي لجهود كليات إدارة الأعمال في مجال ريادة الأعمال (مذكور فيKatz, 2003).

3-2- البنية الأساسية لمجال تعليم ريادة الأعمال:

هناك نمو ملاحظ في عدد المناصب الشرفية الممولة من خارج الجامعات لأعضاء هيئة التدريس في مجال ريادة الأعمال. فبعد أن كان هذا العدد قليلاً في حقبتي الستينيات والسبعينيات، فإنه يشهد الآن تضاعفًا كل أربع سنوات في المتوسط. فمن منصب واحد في عام 1963، إلى منصبين في عام 1975، إلى 25 منصبًا في عام 1985، إلى 102 في عام 1990، إلى 277 منصبًا في عام 1999. ومنذ عام 1989 وهناك زيادة سنوية في عدد هذه المناصب تبلغ حوالي عشرة مناصب في السنة (Katz, 2003; Finkle and Deeds, 2001; Robinson and Haynes, 1991). وقد قرر Katz (1999) أن عدد هذه المناصب يشهد استقرارًا في الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه إلا أنه مستمر في الارتفاع في الدول الأخرى.

وعلى الرغم من أن تعليم ريادة الأعمال على مستوى مرحلة البكالوريوس قد وصل إلى مرحلة متقدمة، لكن هناك نقصًا واضحًا في برامج الدكتوراه التي تتيح تقديم أعضاء هيئة تدريس متخصصين في مجال ريادة الأعمال، في جميع أنحاء العالم. ففي دراسة حديثة قام بها كل من Vesper and Gartner (2001) وجد أن هناك 12 كلية فقط – في جميع أنحاء العالم – تقدم برامج دكتوراه متخصصة في ريادة الأعمال. على سبيل المثال، Calgary (Canada), European Doctoral Consortium (UK), Swinburne (Australia), Jyvaskyla (Finland), Indiana, Jonkoping (Sweden). لذلك يأتي معظم أعضاء هيئة التدريس الذين يحتلون مناصب شرفية ممولة من خارج الجامعات، من مجالات دراسية أخرى. فمن بين ما يزيد على 1600 كلية تدرس ريادة الأعمال أو المشروعات الصغيرة، لا تزال غالبية هذه الكليات تعتمد على أعضاء هيئة تدريس غير متخصصين أكثر من اعتمادها على الأساتذة المتميزين (Katz, 2003). أخيرًا، تضاعف عدد مراكز أبحاث ريادة الأعمال والمجالات المرتبطة بها في أنحاء عديدة من العالم من 48 مركزًا في عام 1989، إلى 90 مركزًا في عام 1996 (Finkle and Deeds, 2001).

3-3- الدوريات والمؤلفات العلمية في مجال ريادة الأعمال:

من الممكن ملاحظة بعض المؤشرات الدالة على وجود بعض النمو في المؤلفات والإصدارات المتعلقة بمجال ريادة الأعمال. فقد استمر عدد الكتب والمؤلفات في مجال ريادة الأعمال والمجالات المرتبطة به في النمو على مدار السنوات الأخيرة. وأوضحت الدراسات التي أجريت في عام 1995 أن هناك 625 عنوانًا تحت الطبع. وعند إعادة هذه الدراسة في عام 1998 باستخدام Amazon.com، أمكن التوصل إلى قائمة من 3555 عنواناً في مجال المشروعات الصغيرة، و1132 عنواناً في مجال ريادة الأعمال، وبعد مراجعتها أمكن التوصل إلى 2723 عنواناً حقيقيًا في كلا المجالين. إن هذه الإحصائية تبين أن عدد المؤلفات والإصدارات في مجال ريادة الأعمال والمجالات المرتبطة به يتضاعف سنويًا.

من ناحية أخرى، فإن عدد الدوريات العلمية تزايد أيضًا، لكنه يتصف بنمط نمو أبطأ مقارنة بمجال المؤلفات والإصدارات في مجال ريادة الأعمال. فقد تضاعف عدد الدوريات العلمية كل ثلاث سنوات في المتوسط اعتبارًا من عام 1987. ويوضح الجدول رقم (1) أن أواخر الثمانينيات شهدت ظهور عدد كبير من الدوريات العلمية في مجال ريادة الأعمال. وكانت البداية في عام 1963 عندما تم تأسيس *Journal of Small Business Management* لتكون أول دورية أكاديمية متخصصة في نشر أبحاث ودراسات المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال. وتلا ذلك ظهور *Entrepreneurship Theory and Practice* في عام 1975. وفى عام 1985 ظهرت *Journal of Business Venturing* التي مثلت للعديدين ظهور معايير رفيعة لثقافة ريادة الأعمال.

جدول رقم (1)
الدوريات الرئيسة الصادرة باللغة الإنجليزية في مجال ريادة الأعمال

عنوان الدورية	تاريخ الإصدار
Entrepreneurship Development Review (Canada)	Unknown
Entrepreneurship Theory and Practice	1976
Entrepreneurship and Regional Development	1988
Family Business Review	1988
International Small Business Journal	1982
Journal of Organizational Change Management	1988
Journal of Business and Entrepreneurship	1989
Journal of Business Venturing	1985
Journal of Small Business Management	1963
Journal of Small Business (Canada)	1983
Minority Business Today	Unknown
Small Business Economics	1988
Small Enterprise Development: An International Journal	1990
Southern Africa Journal for Entrepreneurship and Small Business	Unknown

Source: Katz, 1991

وقد وصل عدد الدوريات العلمية المُحكمة في مجال ريادة الأعمال حتى عام 1990 إلى 44 دورية (Katz 2003, 1991; Finkle and Deeds, 2001). وشهد عام 1997 ظهور أول عدد من *Journal of Entrepreneurship Education* باعتبارها أول دورية علمية في مجال تعليم ريادة الأعمال (Fayolle & Klandt, 2006: 94) . لكن الفترة من (2008 – 2011) شهدت ظهور 22 دورية جديدة في مجال ريادة الأعمال (Sassmannshausen, 2012). وتميزت هذه الدوريات باتجاه جديد تمثل في الرغبة في التأسيس لمجالات فرعية جديدة في ريادة الأعمال. فقد ظهرت الدوريات التالية على سبيل المثال لا الحصر: *Public Policy for Entrepreneurship, Social Entrepreneurship, Entrepreneurial Finance, Family Business, E-Entrepreneurship, Gender or Women's Entrepreneurship, and Technopreneurship.* بالإضافة إلى ذلك، فقد ظهرت أيضًا مجموعة من الدوريات الإقليمية، خصوصًا في قارة إفريقيا (*Journal of Language, Technology & Entrepreneurship in Africa*)، وكذلك في قارة آسيا. ويرى Sassmannshausen (2012) أنه يمكن التعرف على تطور آليات ونمو الدراسات الريادية إذا لاحظنا أن عدد الدوريات التي ظهرت في مجال ريادة الأعمال خلال الفترة (2000–2011) تساوى العدد الذي ظهر في نفس المجال خلال العقود الخمسة السابقة (1950 – 1999).

4- موضوع وتساؤلات الدراسة:

بناءً على الاستعراض السابق لمفهوم ريادة الأعمال وأهمية برامج تعليم ريادة الأعمال في الفكر الغربي، فإن هذه الدراسة تحاول استكشاف مدى وعي الجامعات العربية بأهمية تقديم مقررات وبرامج تعليم ريادة الأعمال بين برامجها الدراسية. وتحاول كذلك التعرف على مدى تطور هذا الوعي ما بين عامي الدراسة (2003 – 2013). ويمكن التعبير عن موضوع الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

4-1- ما مدى تبني الجامعات العربية لبرامج تعليم ريادة الأعمال ضمن خططها الدراسية ؟

4-2- ما مدى تطور عدد الجامعات العربية التي تتبنى برامج تعليم ريادة الأعمال ضمن خططها الدراسية ما بين عامي 2003 - 3013؟

4-3- ما هي طبيعة مقررات وبرامج تعليم ريادة الأعمال المقدمة في الجامعات العربية؟

4-4- ما مدى تطور مقررات وبرامج تعليم ريادة الأعمال المقدمة في الجامعات العربية ما بين عامي 2003 - 2013؟

4-5- هل يوجد اختلاف في تقديم برامج تعليم ريادة الأعمال بين الجامعات الحكومية (العامة) والجامعات الخاصة (الأهلية) في المنطقة العربية؟

5- أهداف الدراسة:

تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في مراجعة مسميات المقررات والبرامج الدراسية لتخصص إدارة الأعمال، لتحديد موقع مقررات وبرامج ريادة الأعمال والمجالات المرتبطة بها (الثقافة الريادية – العملية الريادية – إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة – إدارة الشركات العائلية) بين برامج إدارة الأعمال في هذه الكليات. ويمكن التعبير عن هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

5-1- حصر عدد الجامعات العربية التي تقدم مقررات وبرامج تعليم ريادة الأعمال ضمن برامجها الدراسية.

5-2- مراجعة طبيعة مقررات وبرامج إدارة الأعمال في كليات التجارة والإدارة العربية.

5-3- رصد مدى تطور عدد الجامعات العربية التي تقدم مقررات وبرامج تعليم ريادة الأعمال ضمن برامجها الدراسية ما بين عامي 2003 – 3013.

5-4- التعرف على طبيعة مقررات وبرامج تعليم ريادة الأعمال المقدمة في الجامعات العربية.

5-5- رصد تطور مقرات وبرامج تعليم ريادة الأعمال المقدمة في الجامعات العربية ما بين عامي 2003 – 2013.

5-6- مقارنة مقررات وبرامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات الحكومية (العامة) وفى الجامعات الخاصة (الأهلية) في المنطقة العربية.

6- منهجية الدراسة:

تضمنت دراسة مقررات وبرامج تعليم ريادة الأعمال في المنطقة العربية دراستين فرعيتين:

- أجريت الدراسة الأولى في عام2003 على مرحلتين. اعتمدت المرحلة الأولى على عينة من (35) جامعة عربية، وذلك لتقديم الدراسة في أحد المؤتمرات العلمية (زيدان، 2003). وقام الباحث باستكمال الدراسة الميدانية بعد نشر الدراسة في المؤتمر المشار إليه اعتمادًا على أسلوب الحصر الشامل، حيث بلغ مجتمع الدراسة (188) جامعة استطاع الباحث التوصل إلى بيانات (145) منها. وتعتبر هذه الدراسة جزءًا لا يتجزأ من الدراسة الحالية.
- أجريت الدراسة الثانية في عام 2013 على النحو الذي توضحه إجراءات البحث التالي ذكرها.

6-1- مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في الدراستين في جميع الجامعات الحكومية (العامة) والخاصة (الأهلية) وفروع الجامعات الأجنبية المسجلة والعاملة في الوطن العربي والتي تضم بين كلياتها كلية تجارة وإدارة الأعمال أو كلية إدارة الأعمال. ويبين الجدول رقم (2) أعداد هذه الجامعات في الدول العربية في عامي 2003 و2013. وقد اختلفت المصادر الثانوية التي اعتمد عليها الباحث في تحديد مجتمع البحث بين الدراستين. فقد أمكن للباحث التوصل إلى إطار مجتمع البحث في الدراسة الأولى اعتمادًا على المصادر الثانوية التالية:

- المواقع الإلكترونية (المتاحة) لوزارات التعليم العالي والبحث العلمي العربية.
- المواقع الإلكترونية (المتاحة) للجامعات العربية.
- الأدلة المطبوعة لكليات التجارة وإدارة الأعمال العربية.

في حين توصل الباحث إلى إطار مجتمع البحث في الدراسة الثانية اعتمادًا على المصادر الثانوية التالية:

- الموقع الإلكتروني لاتحاد الجامعات العربية.
- الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للجامعات المصرية.
- المواقع الإلكترونية (المتاحة) لوزارات التعليم العالي والبحث العلمي العربية.
- المواقع الإلكترونية (المتاحة) للجامعات العربية.
- الموقع الإلكتروني لاتحاد جامعات العالم الإسلامي.
- الموقع الإلكتروني لاتحاد الجامعات الإفريقية.

ويتضح من الجدول رقم (2) أن حجم مجتمع البحث في الدراسة الأولى بلغ (188) جامعة عربية، وأن نسبة الجامعات الحكومية (العامة) في هذا المجتمع (70%) تفوق نسبة الجامعات الخاصة (الأهلية) (30%). ويتضح أيضًا أن حجم مجتمع الدراسة الثانية بلغ (379) جامعة، وأن نسبة الجامعات الحكومية (العامة) بلغت (55%) من مجموع الجامعات، في حين بلغت نسبة الجامعات الخاصة (الأهلية) (45%) من مجموع الجامعات. واعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل في مراجعة البرامج والخطط الدراسية المطبقة في كليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات إدارة الأعمال في الجامعات العربية في إجراء الدراستين.

6-2- حدود الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من قبيل الدراسات المعتمدة على البيانات الإلكترونية Web – based Study، حيث اعتمدت اعتمادًا كليًا على البيانات الثانوية المستمدة من المواقع الإلكترونية للجامعات وكليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات إدارة الأعمال العربية. وعلى الرغم من أن المواقع الإلكترونية للجامعات تعتبر مصدرًا سهلاً ودقيقًا للحصول على البيانات المتعلقة بالخطط والبرامج الدراسية لكليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات إدارة الأعمال، إلا أنها كانت في الوقت نفسه محددًا رئيسًا لهذه الدراسة. فقد عانى الباحث من عدم وجود البيانات والمعلومات المطلوبة (الخطط الدراسية) على هذه

المواقع، وصعوبة الوصول إلى العديد من مواقع الجامعات العربية، وعدم وجود مواقع إلكترونية لبعض الجامعات وكليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات إدارة الأعمال العربية. بالإضافة إلى عدم اهتمام العديد من كليات التجارة و/أو إدارة الأعمال العربية بوجود دليل مطبوع يتضمن خططها الدراسية. ولم يختلف الأمر ما بين الدراسة الأولى (2003)، والدراسة الثانية (2013). فبينما لم يستطع الباحث التوصل إلى بيانات (43) جامعة عربية في عام (2003)، لم يستطع التوصل إلى بيانات (95) جامعة عربية في عام (2013). ولذلك اقتصرت الدراسة الأولى على (145) جامعة فقط، في حين اقتصرت الدراسة الثانية على (284) جامعة فقط. فعلى سبيل المثال، من بين 22 جامعة سودانية حكومية وخاصة، لم يستطع الباحث أن يتعرف على الخطط الدراسية لكليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات إدارة الأعمال سوى في أربع جامعات فقط، تنتمي جميعًا للجامعات الحكومية.

جدول رقم (2)

عدد الجامعات الحكومية والخاصة التي توجد بها كليات تجارة أو إدارة أعمال في الدول العربية بين عامي 2003 و2013

م	الدولة	2003			2013		
		جامعات حكومية	جامعات خاصة	المجموع	جامعات حكومية	جامعات خاصة	المجموع
1	الأردن	6	9	15	10	15	25
2	الإمارات	3	6	9	4	18	22
3	البحرين	1	1	2	1	9	10
4	الجزائر	16	–	16	37	–	37
5	السعودية	7	1	8	22	9	31
6	السودان	18	4	22	26	6	32
7	الصومال	–	5	5	–	12	12
8	العراق	14	1	15	23	2	25
9	الكويت	1	–	1	1	4	5
10	المغرب	13	1	14	13	3	16
11	اليمن	8	4	12	8	9	17
12	تونس	5	4	9	11	14	25
13	سوريا	4	–	4	6	14	20
14	عمان	1	–	1	1	3	4
15	فلسطين	8	1	9	11	4	15
16	قطر	1	–	1	1	–	1
17	لبنان	1	16	17	1	29	30
18	ليبيا	9	–	9	9	–	9
19	مصر	14	4	18	23	19	42
20	موريتانيا	1	–	1	1	–	1
	المجموع	**131**	**57**	**188**	**209**	**170**	**379**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على البيانات الواردة في المواقع الإلكترونية لوزارات التعليم العالي والبحث العلمي العربية.

7- مراجعة الخطط الدراسية لكليات التجارة وإدارة الأعمال العربية:

تضمنت الدراسة الأولى مراجعة البرامج والمقررات الدراسية في (145) جامعة عربية، في حين تضمنت الدراسة الثانية مراجعة البرامج والمقررات الدراسية في (284) جامعة. وتنتمي الجامعات التي تمت مراجعة برامجها ومقرراتها الدراسية إلى عشرين دولة عربية. ومن تحليل مسميات هذه المقررات الدراسية، أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

7-1- إن نسبة تعليم ريادة الأعمال في الجامعات العربية بلغت (61%) في الدراسة الأولى، وارتفعت ارتفاعًا طفيفًا في الدراسة الثانية لتصبح (63%). وبلغت نسبة الجامعات العربية التي لا تقدم هذه البرامج (39%) في الدراسة الأولى، وانخفضت إلى (37%) في الدراسة الثانية. ويبين الجدول رقم (3) والملحق رقم (1) هذه النتائج.

جدول رقم (3)
مقررات ريادة الأعمال في الجامعات العربية في عامي الدراسة 2003 و2013

الجامعات / الدراسات	الجامعات الحكومية				الجامعات الخاصة				المجموع	
	نعم		لا		نعم		لا			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الدراسة الأولى (2003)	49	%34	45	%31	39	%27	12	%8	145	%100
الدراسة الثانية (2013)	71	%25	74	%26	108	%38	31	%11	284	%100

7-2- أظهرت الدراسة الأولى ارتفاعًا في نسبة الجامعات الحكومية التي تقدم برامج تعليم ريادة الأعمال (34%) مقارنة بنسبة الجامعات الخاصة (27%). واختلف الأمر في الدراسة الثانية، حيث ارتفعت نسبة الجامعات الخاصة (38%) التي تقدم برامج تعليم ريادة الأعمال مقارنة بنسبة الجامعات الحكومية (25%).

7-3- أظهرت الدراسة الأولى ارتفاعًا ملاحظًا في نسبة الجامعات العربية الحكومية التي لا تقدم برامج تعليم ريادة الأعمال (31%) مقارنة بنسبة الجامعات العربية الخاصة (8%). واستمرت هذه الظاهرة في الدراسة الثانية، حيث بلغت نسبة الجامعات الحكومية التي لا تقدم هذه البرامج (26%) مقارنة بنسبة الجامعات الخاصة (11%).

7-4- بالرغم من هذا التباين بين الجامعات الحكومية والخاصة في تقديم برامج ومقررات ريادة الأعمال أو عدم تقديمها، لكن الدراسة أثبتت عدم معنوية هذا التباين (Chi^2= 7.65, P<0.199).

7-5- اتفقت نتائج الدراستين على تباين الجامعات العربية من حيث اهتمامها بتدريس برامج ريادة الأعمال. فتصدرت الجامعات الفلسطينية الدول العربية بصفة عامة ودول الشام بصفة خاصة في وجود برامج ومقررات تعليم ريادة الأعمال في جميع جامعاتها. وتأتي بعدها مباشرة الجامعات الأردنية واللبنانية والسورية على الترتيب. وفي منطقة الخليج تأتي الجامعات الإماراتية في المقدمة، تليها الجامعات الكويتية والبحرينية والعمانية والقطرية. وتحتل منطقة شمال إفريقيا مركزًا متوسطًا من حيث حرص جامعاتها على تقديم برامج تعليم ريادة الأعمال. وتأتي جامعات دول تونس ومصر والمغرب في مقدمة جامعات هذه المنطقة. وتتصدر الجامعات التونسية جامعات دول المغرب العربي منفردة. أما الجامعات المصرية والمغربية والسعودية فتأتي- على الترتيب- في مرتبة متوسطة بين الجامعات العربية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المقررات وبرامج ريادة الأعمال تتركز في عدد محدود من الجامعات العربية مقارنة بغيرها من المقررات والبرامج الدراسية التقليدية (التسويق، والتمويل، والإنتاج، والأفراد.. إلخ).

7-6- على النقيض من ذلك، اتفقت نتائج الدراستين أيضًا على أن الجامعات العراقية والموريتانية والسودانية والصومالية والليبية واليمنية والجزائرية – على الترتيب– تتذيل الجامعات العربية من حيث تجاهلها لبرامج تعليم ريادة الأعمال ضمن برامجها الإدارية. ويتساوى في ذلك أن يسود هذا الإهمال أو التجاهل الجامعات الحكومية أو الخاصة. ويتضح هذا الاتجاه بجلاء في الجامعات العراقية والموريتانية الحكومية والجامعات السودانية الخاصة التي لم تقدم أي برنامج أو مقرر لتعليم ريادة الأعمال. فلم يظهر أي مقرر لريادة الأعمال ضمن مقررات أية جامعة عراقية أو موريتانية في الدراسة الأولى. في حين ظهر مقرر واحد فقط بين مقررات الجامعات السودانية والصومالية والليبية والعراقية، وظهر ما بين ثلاثة وستة مقررات في الجامعات اليمنية والجزائرية في الدراستين.

7-7- ظهرت مقررات ريادة الأعمال أيضًا كمقررات إجبارية أو اختيارية في الخطط الدراسية لكليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات إدارة الأعمال العربية في كلتا الدراستين على حد سواء. وتباينت الأهمية النسبية للجامعات الحكومية والخاصة في تلك الخاصية طبقًا لما هو مبين في الجدول رقم (4). فعلى الرغم من أن نسبة الجامعات الحكومية التي تقدم برامج ريادة الأعمال الإجبارية (46%) بلغت ضعف نسبة الجامعات الخاصة (24%) في الدراسة الأولى، لكن نسبة الجامعات الخاصة التي تقدم البرامج الإجبارية (39%) فاقت نسبة الجامعات الحكومية التي تقدم هذه البرامج (33%) في الدراسة الثانية. وتكررت هذه الظاهرة مع البرامج الاختيارية، حيث ارتفعت نسبة الجامعات الحكومية التي تقدم هذه البرامج (19%) مقارنة بالجامعات الخاصة (11%) في الدراسة الأولى، في حين ارتفعت نسبة الجامعات الخاصة التي تقدم هذه البرامج (18%) مقارنة بنسبة الجامعات الحكومية (10%) في الدراسة الثانية. وقد أثبتت الدراسة معنوية التباين بين الجامعات الحكومية والخاصة في تقديم المقررات الإجبارية والاختيارية لريادة الأعمال($Chi^2 = 18.67, P< 0.01$).

جدول رقم (4)
مقررات ريادة الأعمال الإجبارية والاختيارية في الجامعات العربية
في عامي الدراسة 2003 و2013

البرامج / الدراسات	الجامعات الحكومية				الجامعات الخاصة				المجموع	
	مقررات إجبارية		مقررات اختيارية		مقررات إجبارية		مقررات اختيارية			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الدراسة الأولى (2003)	66	%46	27	%19	34	%24	16	%11	*143	%100
الدراسة الثانية (2013)	90	%33	28	%10	105	%38	50	%18	*273	%100

* مجموع التكرارات لا يساوي عدد الجامعات محل الدراسة نظرًا لعدم وجود مقررات ريادة الأعمال في بعض الجامعات.

من ناحية أخرى، تقوم بعض الجامعات العربية (مثال: مصر الدولية، والسلطان قابوس، والعربية الأمريكية بجنين، والأخوين بالمغرب، والشارقة) بالجمع بين المقررات الريادية الاختيارية والإجبارية.

7-8- تنوعت مسميات برامج ومقررات ريادة الأعمال بصورة ملاحظة من جامعة إلى أخرى ومن دولة عربية إلى أخرى في الدراستين تبعًا للخلفية الفكرية للجامعات العربية، وتبعًا للتبعية الثقافية للدول العربية. ويوضح الجدول رقم (5) هذه النتيجة بوضوح.

جدول رقم (5)
مسميات برامج ومقررات ريادة الأعمال في الجامعات العربية
في عامي الدراسة 2003 و2013

المسميات / الدراسات	إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة		ريادة الأعمال		الثقافة الريادية		ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة		إدارة الشركات العائلية		المجموع	
الدراسة الأولى	66	%46	41	%29	19	%13	14	%10	3	%2	*143	%100
الدراسة الثانية	132	%48	87	%32	26	%9.5	24	%9	4	%1.5	*273	%100

* مجموع التكرارات لا يساوي عدد الجامعات محل الدراسة نظرًا لعدم وجود مقررات ريادة الأعمال في بعض الجامعات.

فقد اتفقت نتائج الدراستين على أن المسمى الأكثر شيوعًا لبرامج ومقررات تعليم ريادة الأعمال في الجامعات العربية هو (إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، حيث تكرر في (46%) من برامج إدارة الأعمال في الدراسة الأولى، وفي (48%) من برامج ريادة الأعمال في الدراسة الثانية. وقد اختلفت المسميات التي اتخذتها هذه المقررات، مثل: التسويق في المشروعات الصغيرة وتمويل المشروعات الصغيرة وإدارة الصناعات الصغيرة واقتصادات المشروعات الصغيرة. وكانت البلدان العربية الأكثر استخدامًا لهذا المسمى هي دول الشام، بالإضافة إلى مصر والسعودية. وأعتقد أن انتشار هذا المسمى في كليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات إدارة الأعمال في هذه البلدان يرجع إلى ما تمر به هذه الدول من مرحلة انتقالية من النظم الاقتصادية الاشتراكية إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية واتباعها لآليات وقوانين السوق الحر. وأن هذه الدول تعتبر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الأداة الرئيسة في تحقيق هذا التحول. ناهيك عن الطبيعة التجارية والرأسمالية للاقتصاد اللبناني والفلسطيني على مر الأزمان.

أما مسمى "ريادة الأعمال"، فقد احتل المرتبة الثانية، حيث ظهر في (29%) من برامج إدارة الأعمال في الدراسة الأولى وفي (32%) من برامج ريادة الأعمال في الدراسة الثانية. وتركز هذا المسمى في الجامعات العربية التي تتمتع بتبعية ثقافية غربية، سواء أكانت هذه التبعية فرانكفونية (تونس – المغرب) أم أنجلوفونية (الإمارات – لبنان). بمعنى أن الإدارات الأجنبية لهذه الجامعات استطاعت أن تنقل الفكر الريادي بعناصره ومسمياته الحقيقية إلى الجامعات العربية.

ولم يظهر مسمى "الثقافة الريادية" إلا في دول المغرب العربي وخصوصًا تونس. فلم تخل مقررات كليات ومدارس إدارة الأعمال في الجامعات التونسية من هذا المقرر. وتراوحت نسب انتشاره ما بين (13%) في الدراسة الأولى و(9.5%) في الدراسة الثانية. ويرجع السبب في الإصرار على هذا المسمى إلى ما ذكرناه في الفقرة السابقة من التبعية الفرانكفونية لدول المغرب العربي.

وظهر مسمى "مبادئ الشركات العائلية" على استحياء في مقررات ريادة الأعمال (1.5% – 2%)، لكن ظهوره كان في البلدان التي تعتمد اقتصاداتها بصورة كبيرة على نشاط عائلات الأعمال والمؤسسات العائلية (الإمارات – سلطنة عمان – سوريا). فلم تظهر مقررات إدارة الشركات العائلية في الدراسة الأولى سوى في جامعتين هما: جامعة السلطان قابوس (مقرر اختياري)، الجامعة الأمريكية في الشارقة (مقرر اختياري). أما في الدراسة الثانية، فقد ظهر أيضًا في جامعة اليرموك السورية تحت مسمى "إدارة الأعمال الأسرية".

أخيرًا، فإن مسمى "ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة" لم يظهر إلا في مقررات الجامعات العربية الخاصة دون الحكومية، وتراوحت نسب وجوده ما بين (9% – 10%) في الدراستين. ويدل ذلك على النظرة المتكاملة التي تتعامل بها هذه الجامعات مع مجال ريادة الأعمال، حيث تعتبر إدارة المشروعات الصغيرة مجالاً فرعيًا من مجالات ريادة الأعمال، ولذلك لابد أن يدرس في إطار الفكر الريادي وليس كمجرد أداة اقتصادية.

7-9- لم يقتصر ظهور برامج تعليم ريادة الأعمال على المقررات المنفردة التي ذكرناها آنفًا، وإنما تطور الأمر إلى وجود أقسام علمية ومسارات مستقلة وتخصصات رئيسة ودرجة الماجستير في ريادة الأعمال في بعض كليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات إدارة الأعمال العربية. وقد ظهرت هذه البرامج المتقدمة بقوة في الدراسة الثانية على النحو المبين في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6)
واقع برامج ريادة الأعمال في الجامعات العربية في عام 2013

الدولة	الجامعة	البرنامج
السعودية	عفت الأهلية (بنات).	قسم ريادة الأعمال.
تونس	قفصة (حكومية). الدولية الخاصة. المتوسطية الخاصة. المدرسة العليا الخاصة للإدارة والتصرف فى الأعمال.	ماجستير في الإبداع وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ماجستير التسويق الريادي. مسار التصرف في المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ماجستير مهني في إحداث وتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة. مسار فى إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
الجزائر	سوق أهراس (حكومية). سطيف (حكومية).	مسار فى إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مسار فى إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
لبنان	الأمريكية في بيروت. اللبنانية الأمريكية. الحديثة للإدارة والعلوم.	مسار في الإدارة والتسويق وريادة الأعمال. مسار في إدارة أعمال العائلية والريادية. مسار فى ريادة الأعمال.
الإمارات	العلوم الحديثة (خاصة). نيويورك فى أبو ظبى. دبى (خاصة). الإمارات (حكومية). زايد (حكومية).	مسار فى ريادة الأعمال. مسار فى القيادة وريادة الأعمال الاجتماعية. مسار فى ريادة الأعمال. مسار فى ريادة الأعمال. ماجستير فى الابتكار وريادة الأعمال.
قطر	قطر (حكومية).	تخصص فرعى فى مبادرة الأعمال.
البحرين	أما الدولية (خاصة).	قسم ريادة الأعمال التسويقية.
مصر	الفرنسية (خاصة). النيل (خاصة). أسيوط (حكومية).	ماجستير في ريادة الأعمال. مسار في ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة. نموذج متكامل (اختياري) التعليم المفتوح.

7-10- إن الجامعات التي أظهرت اهتمامًا واضحًا بمجال ريادة الأعمال والمجالات المرتبطة به هي – بصفة أساسية – الجامعات الأمريكية العاملة في الوطن العربي، أو الجامعات العربية التي تسيطر عليها الإدارة والفكر الغربي. مثال: الجامعة الأمريكية بالقاهرة- الجامعة الأمريكية ببيروت- الجامعة اللبنانية الأمريكية – جامعة السلطان قابوس- الجامعة الأمريكية بالشارقة- الجامعة الأمريكية بدبي- الجامعة العربية الأمريكية بجنين – جامعة الكويت – جامعة البحرين – جامعة قطر. وتنفرد الجامعة اللبنانية الأمريكية بتقديم " إدارة المشروعات العائلية والريادية " كمجال تركيز، وتقديم " إدارة المشروعات الريادية " كبرنامج دراسي.

7-11- اتفقت نتائج الدراستين على أن الجامعات حديثة النشأة نسبيًا أظهرت اهتمامًا ملاحظًا بمجال ريادة الأعمال والمجالات المرتبطة به مقارنة بالجامعات العربية العريقة (القديمة نسبيًا). ومن المفارقات الصارخة في هذا المجال أن قسم التعليم المفتوح بجامعة القاهرة قد اهتم بهذا المجال (إدارة مشروعات الصناعات الصغيرة/ التسويق في الصناعات الصغيرة)، في حين لم تحرك كلية التجارة بجامعة القاهرة – وهي من أقدم وأعرق الجامعات العربية التي تقدم برامج إدارة الأعمال (1939)– ولا فرعها ببني سويف ساكنًا تجاه هذه المجالات. والأمر نفسه ينطبق على جامعة الإسكندرية (1938) وجامعة بني غازي (1955) وجامعة بغداد (1957) وجامعة عدن (1970) وجامعة الملك فيصل (1975).

7-12- إن البرامج الدراسية المقررة في كليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات إدارة الأعمال العربية – بصفة عامة – لم تظهر نمطًا واحدًا متناسقًا. فقد اتجهت هذه المقررات إلى التركيز على المجالات الإدارية التقليدية مثل: التسويق، والإنتاج، والتمويل، والأفراد، وبحوث العمليات، وبحوث التسويق، ومبادئ الإدارة والتنظيم، في بعض الجامعات العربية، خصوصًا الجامعات القديمة. وعلى الجانب الآخر، اتجهت هذه المقررات إلى التخصص الدقيق في بعض المجالات الإدارية في الجامعات الحديثة والجامعات ذات الإدارة الأجنبية.

7-13- يتضح هذا الاتجاه بشكل ملاحظ في مجالات التمويل والإدارة المالية، والتسويق والمبيعات، وإدارة الإنتاج والعمليات. ففي مجال التمويل والإدارة المالية – على سبيل المثال – وردت المقررات التالية: إدارة البنوك – إدارة الاستثمار – إدارة البورصات والأسواق المالية– إدارة الأصول الرأسمالية – إدارة رأس المال العامل – التخطيط المالي ومصادر تمويل المشروعات – تحليل أخطار التمويل والاستثمار (إدارة المخاطر) – نظم المعلومات المالية – تكاليف التمويل والاستثمار – إدارة الائتمان (تحليل الائتمان)– التمويل الدولي – الاستثمار في الأوراق المالية – التحليل المالي والرقابة المالية – رياضيات الاستثمار – إدارة التمويل الشخصي – التمويل الإسلامي. وقد وصل الأمر في بعض الجامعات إلى أن تفرد مقررًا مستقلاً " لنظرية اللعبة " (جامعة الزيتونة)، و" نماذج وتطبيقات المحاكاة " (جامعة اليرموك – جامعة الإمارات).

8- مناقشة نتائج الدراسة:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في الدراستين الأولى والثانية بخصوص موقع مجال ريادة الأعمال والمجالات المرتبطة به بين المقررات والمناهج الدراسية في كليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات إدارة الأعمال العربية، يمكن تقسيم مناقشة نتائج الدراسة على النحو التالي:

8-1- نتائج تتعلق بتطور أعداد الجامعات العربية التي تقدم مقررات إدارة الأعمال:

- تشير نتائج الدراسة إلى أن الجامعات العربية التي تقدم برامج إدارة الأعمال تمثل حوالي (97%) من إجمالي عدد الجامعات المسجلة والعاملة في الوطن العربي. فالوطن العربي يضم حاليًا ما يزيد على (395) جامعة (التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية، 2009، ص 44)، في حين يبلغ عدد الجامعات العربية التي تقدم برامج إدارة الأعمال (384) جامعة طبقًا لما انتهت إليه الدراسة الحالية.

- شهدت المرحلة الزمنية التي تغطيها الدراسة (2003 – 2013) تطورًا ملاحظًا في عدد الجامعات العربية الحكومية والخاصة على حد سواء. فبعد أن كان عدد الجامعات العربية التي توجد بها كليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات وإدارة الأعمال (190) جامعة في عام 2003، أصبح هذا العدد (384) جامعة في عام 2013. أي أن عدد الجامعات العربية التي توجد بها كليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات وإدارة الأعمال قد ارتفع بنسبة تفوق (100%).
- إن تحليل هذا الارتفاع المذهل في عدد الجامعات العربية التي تقدم برامج إدارة الأعمال يظهر أيضًا تغييرًا ملاحظًا في تركيبة الجامعات الحكومية والخاصة في الدول العربية. فبعد أن كانت نسبة الجامعات الحكومية إلى الجامعات الخاصة في عام 2003 (70% – 30%)، أصبحت (55% – 45%). وينم هذا التغيير الكبير عن تغيير في التوجهات السياسية للدول العربية نحو تشجيع القطاع الخاص العربي على الاستثمار في مجال التعليم. فإن الدول العربية التي لا توجد بها جامعات خاصة (أهلية) في عام 2003، كاد عددها سبع دول هي: الجزائر، والكويت، وسوريا، وعمان، وقطر، وليبيا، وموريتانيا، ثم أصبح عددها أربع دول عربية في عام 2013 هي: الجزائر وليبيا وقطر وموريتانيا. ومن ناحية أخرى، ظلت الصومال الدولة العربية الوحيدة التي لا توجد بها جامعات حكومية خلال فترة الدراسة (2003 – 2013).
- وتتفق النتائج السابقة مع ما جاء في التقرير الأول للثقافة العربية من أن " **هبَّة** " التعليم الخاص حدثت في الفترة (1989 – 2008). وأن عدد الجامعات الخاصة التي نشأت في هذه الفترة كان أكبر من عدد الجامعات (الحكومية) أو (الرسمية) أو جامعات (الدولة) حسب التعبيرات التي تستخدمها مواقع وزارات التعليم العالي الإلكترونية في الدول العربية (التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية، 2009، ص 47). فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد الجامعات السعودية من سبع جامعات حكومية في عام 2002 إلى (22) جامعة في عام 2013، كما ارتفعت الجامعات الأهلية من جامعة واحدة إلى ثماني جامعات خلال الفترة نفسها.
- على الرغم من أن الزيادة في عدد الجامعات العربية الخاصة التي تقدم برامج إدارة الأعمال بلغت (15%) خلال فترة الدراسة (2003 – 2013)، لكن تفاصيل هذه النسبة تتباين تباينًا شديدًا بين الدول العربية. وتأتى كل من: لبنان (96%)، والبحرين (90%)، والإمارات (82%)، وسوريا (70%)، والأردن (62%) في مقدمة الدول العربية التي تزيد فيها نسبة الجامعات الخاصة على الجامعات الحكومية.

8-2- نتائج تتعلق ببرامج ومقررات ريادة الأعمال في الجامعات العربية:

- شهدت توجهات الجامعات العربية نحو تقديم برامج تعليم ريادة الأعمال خلال فترة الدراسة (2003 – 2013) تغييرًا كميًا طفيفًا ولكنه غير جوهري، وذلك على الرغم من تضاعف عدد هذه الجامعات خلال هذه الفترة. فقد تراوحت نسبة الجامعات العربية التي تقدم برامج ريادة الأعمال ما بين (61% – 63%) مقابل (39% – 37%) للجامعات التي لا تقدم هذه البرامج في عامي الدراسة.
- على النقيض من ذلك، اختلفت نسب الجامعات الحكومية والخاصة التي تقدم برامج تعليم ريادة الأعمال في الدراستين اختلافًا ملاحظًا. فقد انخفضت نسبة الجامعات الحكومية التي تقدم برامج ريادة الأعمال من (34%) في الدراسة الأولى إلى (25%) في الدراسة الثانية، في حين ارتفعت نسبة الجامعات الخاصة التي تقدم برامج تعليم

ريادة الأعمال من (27%) في الدراسة الأولى إلى (38%) في الدراسة الثانية. وتختلف هذه النسب مع نظيراتها السائدة في بعض الاقتصادات الناشئة. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة تعليم ريادة الأعمال في الجامعات الحكومية البرازيلية (32%) مقابل (11.5%) للجامعات الخاصة (Lima, Lopes, Nassif and Silva, 2012).

- على الرغم من أن هذا التباين الملاحظ قد يعزى (كميًا) إلى زيادة الجامعات الخاصة العربية بمعدل يفوق الزيادة في الجامعات الحكومية في الدراسة الثانية، فإنه قد يعزى – موضوعيًا – إلى عدم قدرة – أو رغبة – الجامعات الحكومية على تغيير برامجها التعليمية أو إلى تجاهل الجامعات الحكومية للتغيرات التي تطرأ على برامج التعليم الإدارية وعلى مجال ريادة الأعمال في الجامعات الغربية، الأمر الذي يتطلب المزيد من الدراسة. فالجامعات الحكومية في العالم العربي تميل إلى تضخم أحجامها مع بقاء ميزانياتها دون تغيير جوهري. أما كبر الحجم فعادة ما تصاحبه زيادة درجة البيروقراطية وتعقد الإجراءات، الأمر الذي يؤدى إلى بطء عملية التغيير. لذا يتطلب الأمر ضرورة البحث عن آليات جديدة للتعامل مع الحاجة الملحة للتغيير والتطور في هذه الجامعات لمواكبة الظروف سريعة التغير في عالم اليوم. أضف إلى ذلك أن عدم وجود أعضاء هيئة تدريس مؤهلين للدخول في مجالات جديدة، وعدم وجود الحوافز المشجعة لذلك، يزيد من صعوبة تبني برامج جديدة، مثل ريادة الأعمال في هذه الجامعات.
- وفى الوقت نفسه، فإن هذه النتيجة تدل على الانفتاح الفكري الذي يسيطر على إدارة الجامعات العربية الخاصة، وعلى التوجه التسويقي لهذه الجامعات. الأمر الذي يدفعها دفعًا إلى تقديم البرامج والمقررات الدراسية التي تلبي حاجات سوق التعليم العربي، وتوفر الخريجين المؤهلين للتوافق مع متطلبات سوق العمل العربي.
- يجب أن تستوعب إدارات الجامعات العربية – والحكومية منها على وجه الخصوص – التطورات الملاحظة التي طرأت على الاقتصادات العربية في السنوات الأخيرة، والتي تتطلب ضرورة الاستجابة لها من خلال تطوير مقررات وبرامج كليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات إدارة الأعمال العربية. فينبغي أن تكون هذه المقررات هي المرآة التي ينعكس عليها الواقع الاقتصادي والإداري العربي. وقد أشرنا في بداية هذه الدراسة إلى موقف مماثل حدث في المجتمع الأمريكي، عندما عاد الجنود الأمريكيون من الحرب العالمية الثانية لينخرطوا في الحياة المدنية مرة أخرى، فكانت استجابة الجامعات الأمريكية بمقررات ريادة الأعمال (Vesper & Gartner, 1997).
- من ناحية أخرى، فإن تعاظم دور القطاع الخاص في الوطن العربي، والطبيعة العائلية الواضحة لمعظم الاقتصادات العربية (>95%)، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة عالميًا وعربيًا، تدعو – كلها – إلى ضرورة تطوير المقررات الدراسية لكليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات إدارة الأعمال العربية كي تصبح موجهة بالعميل Customer-oriented أكثر من توجهها "بالمنتج" Product-oriented. ويتطلب ذلك ضرورة التنازل عن النظرة الفوقية التي نتمتع بها تجاه عملائنا، كما يتطلب – أيضًا – ضرورة تحديد الفئات المستهدفة لبرامج ريادة الأعمال. فمن المتوقع أن توجه برامج ريادة الأعمال إلى الفئات التالية:
  - عائلات الأعمال العربية التي تدير شركات عائلية، وترغب في تأهيل أفرادها لكي يستطيعوا تحمل مسئوليات إدارة شركات عائلاتهم عبر الأجيال المختلفة.

- الأفراد الذين يتوافر لديهم الطموح، والقدرة على تحمل المخاطر، والاستقلالية، والدافع للإنجاز، ويرغبون في إقامة مشروعاتهم الخاصة وأن يصبحوا " **رؤساء أنفسهم** ".
- أصحاب المشروعات الصغيرة الذين يفتقرون إلى المبادئ الإدارية والتسويقية المطلوبة لإدارة مشروعاتهم والعمل على استمرارها ونموها وازدهارها في الأجل الطويل.

- أثبتت الدراسة معنوية الفروق بين الجامعات الحكومية والخاصة في تقديم مقررات ريادة الأعمال الإجبارية والاختيارية. فقد حدث تطور في تقديم كل من المقررات الإجبارية والاختيارية في اتجاه الجامعات الخاصة مقارنة بالجامعات الحكومية. وقد يرجع ذلك إلى الزيادة الملاحظة في عدد الجامعات الخاصة في الدول العربية خلال فترة الدراسة مقارنة بالزيادة في عدد الجامعات الحكومية من ناحية، وإلى حرية الحركة التي تتميز بها الجامعات الخاصة في تغيير برامجها الدراسية مقارنة بالجامعات الحكومية من ناحية أخرى.
- يتفق انتشار مسمى مقرر "إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة" بين مقررات ريادة الأعمال في الجامعات العربية مع الفكر الأوربي أكثر من اتفاقه مع الفكر الأمريكي. فيقرر (Potter, 2008: 4) أن مفهوم ريادة الأعمال في الفكر الأمريكي يشير إلى الشركات أو المشروعات فائقة النمو، في حين يعد مفهوم ريادة الأعمال في الفكر الأوروبي مرادفًا لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. لذلك، فإن برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات الأوروبية هي في مضمونها برامج موجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأن تركيز هذه البرامج ينصب على المهارات الإدارية الوظيفية أكثر من تركيزها على المهارات اللازمة لإقامة الشركات فائقة النمو وتمويلها وتدعيمها.

8-3- نتائج تتعلق بتطور برامج ومقررات ريادة الأعمال في الجامعات العربية:

على الرغم من أن برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات العربية شهدت تغييرًا كميًا طفيفًا خلال فترة الدراسة (2003 – 2013)، لكن المقارنة بين نتائج الدراستين تشير إلى حدوث تغييرات نوعية ملموسة. فقد حدث تطور في طبيعة ونوعية البرامج المقدمة على مستوى الجامعات الحكومية والخاصة. ويمكن توضيح هذه التغييرات على النحو التالي:

- في الوقت الذي ظهر فيه مجال ريادة الأعمال كمجال تركيز Concentrationفي جامعة واحدة فقط هي الجامعة اللبنانية الأمريكية، وكمسار اختياري في جامعة واحدة فقط هي الجامعة الأمريكية ببيروت في الدراسة الأولى، فقد أظهرت الدراسة الثانية أن هذا الاستثناء قد تحول إلى ظاهرة في ثماني دول عربية. فقد تطور الأمر إلى وجود أقسام علمية ومسارات مستقلة وتخصصات رئيسة ودرجة الماجستير في ريادة الأعمال في (20) من كليات التجارة وإدارة الأعمال أو كليات إدارة الأعمال العربية في هذه الدول.
- أكدت الدراسة الثانية على ما توصلت إليه الدراسة الأولى من نتائج تتعلق بتفوق الجامعات العربية الخاصة (الأهلية) على الجامعات الحكومية (العامة) في تقديم برامج ريادة الأعمال. فقد استمر هذا التفوق كمًا ونوعًا. فعلى سبيل المثال، ظهر التطور في نوعية ومستوى برامج ريادة الأعمال (التي أشرنا إليها في النقطة السابقة) في (14) جامعة خاصة مقابل ست جامعات حكومية.

9- دراسات مستقبلية:

اهتمت الدراسة الحالية بالتعرف على مدى وعى الجامعات العربية بمجال ريادة الأعمال، وبالتالي مدى توجهها لتقديم برامج تعليم ريادة الأعمال بين برامجها الإدارية. ويرى الباحث أن هذه الخطوة الاستكشافية ينبغي أن يعقبها المزيد من الخطوات الأكثر عمقًا لتحليل البيئة الريادية في مجتمعاتنا العربية. فهناك مجال أمام الباحثين العرب لدراسة مدى جودة مقررات ريادة الأعمال المقدمة في جامعاتنا العربية. وكذلك التأكد من وجود عناصر البنية التحتية اللازمة لتقديم هذه البرامج من توافر الميزانيات اللازمة للإنفاق على تبنى برامج ريادة الأعمال وتأهيل أعضاء هيئة التدريس اللازمين لتقديم هذه البرامج، وإصدار الدوريات العلمية لنشر الدراسات الريادية وتأسيس المراكز المتخصصة في ريادة الأعمال، سواء أكان ذلك في الجامعات العربية أم في غيرها من الجهات المهتمة بالنشاط الريادي في الدول العربية. مع الأخذ في الاعتبار دراسة المعوقات البيروقراطية السائدة في الجامعات العربية الحكومية والعريقة منها على وجه الخصوص والتي تعيق قدرة هذه الجامعات على تغيير توجهاتها وبرامجها في الكثير من الأحيان.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تهتم الدراسات الريادية العربية بدراسة تأثير دراسة الطلاب العرب لمقرر أو برنامج في ريادة الأعمال على ظهور النوايا والدوافع الريادية Entrepreneurial Intensions & Motives لدى هؤلاء الطلاب، ومدى توجههم لإقامة مشروعات جديدة بعد تخرجهم. من ناحية أخرى، ينبغي أن تمتد هذه الدراسات الريادية إلى تتبع المسار الوظيفي للخريجين العرب الذين يتلقون برامج تعليم ريادة الأعمال للتعرف على المجالات الفعلية التي يلتحق بها هؤلاء الخريجون وما إذا كانوا يحققون استفادة حقيقية من هذه البرامج.

المراجـع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- بدر، حامد أحمد رمضان. (2002). ***تطوير مناهج التعليم الإداري/ التجاري الجامعي في الوطن العربي***. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- دليل التعليم المفتوح – جامعة القاهرة، (د.ت).
- دليل كلية التجارة – جامعة الأزهر، (د.ت.).
- دليل كلية التجارة – جامعة الزقازيق، 1996-1997.
- دليل كلية التجارة – جامعة الزقازيق، فرع بنها، (د.ت.).
- دليل كلية التجارة – جامعة القاهرة، فرع بني سويف، 2000-2001.
- دليل كلية التجارة – جامعة المنصورة، (د.ت.)
- دليل كلية التجارة – جامعة المنوفية ، 1996-1997.
- دليل كلية التجارة – جامعة طنطا، 1999.
- دليل كلية التجارة – جامعة عين شمس، 1997-1998.
- دليل كلية التجارة- جامعة القاهرة، 2001-2002.
- زيدان، عمرو علاء الدين. (2003). برامج تعليم ريادة الأعمال: البعد الغائب في مقررات إدارة الأعمال في كليات التجارة والإدارة العربية، ***الملتقى العربي لتطوير أداء كليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية***، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، حلب، الجمهورية العربية السورية، 11- 13 مارس.
- مؤسسة الفكر العربي. (2009). ***التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية***. ط 2. بيروت، لبنان.
- موقع اتحاد الجامعات الإفريقية ***www.aau.org***
- موقع اتحاد الجامعات العربية ***www.aaru.edu.jo***
- موقع اتحاد جامعات العالم الإسلامي ***www.fuiw.org***
- موقع المجلس الأعلى للجامعات المصرية***www.scu.eun.eg***
- موقع مؤسسة الفكر العربي ***www.arabthought.org***
- موقع وزارة التعليم العالي الجزائرية ***www.mesrs.dz***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي الأردنية ***www.mohe.gov.jo***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي الإماراتية ***www.mohesr.gov.ae***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي البحرينية ***www.moe.gov.bh***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي التونسية ***www.mes.tn***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي السعودية ***www.mohe.gov.sa***

- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي السودانية ***www.mohe.gov.sd***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي السورية ***www.mohe.gov.sy***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي العراقية ***www.mohes.gov.iq***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي العمانية ***www.mohe.gov.om***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي الفلسطينية ***www.mohe.gov.ps***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي القطرية ***www.sec.gov.qa***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي الكويتية ***www.e.gov.kw***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي اللبنانية ***www.higher-edu.Lb***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي الليبية ***www.higheredu.gov.ly***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي المصرية ***www.mohe.eg***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي المغربية ***www.enssup.gov.ma***
- موقع وزارة التعليم والبحث العلمي اليمنية ***www.yemen.gov.ye/portal/mohe***

ثانيًا– المراجع باللغة الأجنبية:

- Alberti, F., S. Sciascia and A. Poli. (2004). Entrepreneurship Education: Notes On an Ongoing Debate, 14th Annual IntEnt Conference, University of Napoli Federico II, Italy, 4-7 July.
- Brockhaus, Sr., R. H. (1991). Entrepreneurship Education and Research outside North America, ***Entrepreneurship Theory and Practice***, 15 (3):77-84.
- Bygrave, W. D. (1989). The Entrepreneurship Paradigm (I): A Philosophical Look at Its Research Methodology, ***Entrepreneurship Theory and Practice***, 14(2):7-26.
- Bygrave, W. D. and C. W. Hofer. (1991). Theorizing about Entrepreneurship, ***Entrepreneurship Theory and Practice***, 16 (2):13-22.
- Carland, J. W., F. Hoy and J. A. C. Carland. (1988). "Who Is An Entrepreneur?" Is A Question Worth Asking, ***American Journal of Small Business***, 12(4):33-39.
- European Commission (2008). Entrepreneurship in Higher Education, Especially in Non- business Studies, Final Report of Expert Group.
- Fayolle, A. and H. Klandt (Ed.) (2006). ***International Entrepreneurship Education: Issues and Newness***, Edward Elgar Publishing Limited, Cheltenham, UK.
- Finkle, T. A., and D. Deeds (2001). "Trends in the Market for Entrepreneurship Faculty, 1989-1998", ***Journal of Business Venturing***, 16(6): 613-630.
- Galloway, L., and W. Brown. (2002). Entrepreneurship Education at University: A Driver In The Creation of High Growth Firm?, ***Education + Training***,44 (8/9):398-405.
- Garavan, T. and B. O'Cinnide. (1994). Entrepreneurship Education and Training Programs: A Review and Evaluation- Part 1, ***Journal of European Industrial Training***, 18(8): 3-12.
- Hoy, F., and T. G. Verser. (1994). Emerging Business, Emerging Field: Entrepreneurship and The Family Firm, ***Entrepreneurship Theory and Practice***, 19(1): 9-23.

- Huefner, J. C., and H. K. Hunt. (1994). Broadening the Concept of Entrepreneurship: Comparing Business And Consumer Entrepreneurs, ***Entrepreneurship Theory and Practice***, 18(3):61-75.
- Jack, S.L and A.R. Anderson. (1999). Entrepreneurship Education within the Enterprise Culture: Producing Reflective Practitioners, ***International Journal of Entrepreneurial Behaviour and Research***, (5) 3: 110- 125.
- Kartzer, J. (2013). European Universities Embrace a New Discipline: Entrepreneurship, ***www.entrepreneurship.tu-berlin.de/.../European_Univ.***
- Katz, J. A. (1991). The Institution and Infrastructure of Entrepreneurship, ***Entrepreneurship Theory and Practice***, 15(3): 85-102.
- Katz, J. A. (2003). The Chronology and Intellectual Trajectory of American Entrepreneurship Education (1876-1999), ***Journal of Business Venturing***, 18(2): 283-300.
- Kuratko, D. F. (2005).The Emergence of Entrepreneurship Education: Development, Trends and Challenges, ***Entrepreneurship Theory and Practice***, 29(5): 577-597.
- Lee, S. M., D. Chang and S, Lim. (2005). Impact of Entrepreneurship Education: A Comparative Study of U. S. and Korea, ***International Entrepreneurship and Management Journal***, 1(1): 27 – 43.
- Lima, E., R. M. A., Lopes, V., Nassif, D. Silva. (2012). Opportunities to Improve Entrepreneurship Education in Higher Education: Addressing Brazilian Challenges, ***Working Paper, ICSB World Conference, Grupo APOE***.
- Lourenco, F. and O. Jones. (2006). "Developing Entrepreneurship Education: Comparing Traditional and Alternative Teaching Approaches", ***International Journal of Entrepreneurship Education***, (4)1: 111- 140.
- Mason, C. (2011). Entrepreneurship Education and Research: Emerging Trends and Concerns, ***Journal of Global Entrepreneurship***, 1 (1):13- 25.
- Pena, V., M. Transue and A. Riggieri. (2010). ***A Survey of Entrepreneurship Education Initiatives***, Institute for Defense Analysis, Alexandria, Virginia, U S A.
- Petridou, E., A. Sarri and L. P. Kyrgidou. (2009). Entrepreneurship Education in Higher educational institutions: the gender dimension. ***International Journal of Gender in Management***, 24(4): 286- 309.
- Plaschka, G. R., and H. P. Welsch. (1990). Emerging Structures in Entrepreneurship Education: Circular Designs and Strategies, ***Entrepreneurship Theory and Practice***, 14(3):55-70.
- Potter, J. (Ed.). (2008). ***Entrepreneurship and Higher Education***, OECD.
- Robinson, P., and M. Haynes. (1991). Entrepreneurship Education in America's Major Universities, ***Entrepreneurship Theory and Practice***, 15(3):41-52.
- Sassmannshausen, S. P. (2012). 99 Entrepreneurship Journals: A Comparative Empirical Investigation of Rankings, Impact, and H/HC-Index, ***Schumpeter Discussion Papers.***
- Shaver, K. G., W. B. Gartner, E. Crosby, K. Bakalarova, & E. J. Gatewood. (2001). Attributions About Entrepreneurship: A Framework And Process for Analyzing for Starting a Business, ***Entrepreneurship Theory and Practice,*** 26 (2): 5-32.
- Thompson, J. L. (1999). The World of the Entrepreneur-a new Perspective, ***Journal of workplace Learning***, 11(6): 209-224.
- Vesper, K. H., and W. B. Gartner. (1997). Measuring Progress In Entrepreneurship Education, ***Journal of Business Venturing***, 12 (5): 403-421.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1)

مقررات ريادة الأعمال في الجامعات العربية في عام 2003

م	الدولة	جامعات حكومية	جامعات خاصة	المجموع
1	الأردن	6/4	9/9	15/13
2	الإمارات	3/3	6/4	9/7
3	البحرين	1/1	1/1	2/2
4	الجزائر	16/4	–	16/4
5	السعودية	7/3	1/1	8/4
6	السودان	18/1	4/0	22/1
7	الصومال	–	5/1	5/1
8	العراق	14/0	1/0	15/0
9	الكويت	1/1	–	1/1
10	المغرب	13/6	1/1	14/7
11	اليمن	8/1	4/2	12/3
12	تونس	5/4	4/3	9/7
13	سوريا	4/3	–	4/3
14	عمان	1/1	–	1/1
15	فلسطين	8/8	1/1	9/9
16	قطر	1/1	–	1/1
17	لبنان	1/1	16/12	17/13
18	ليبيا	9/1	–	9/1
19	مصر	14/6	4/4	18/10
20	موريتانيا	1/0	–	1/0
	المجموع	131/49	57/39	188/88

يشير بسط النسب الواردة في الجدول إلى عدد الجامعات التي تقدم برامج ريادة الأعمال، في حين يشير المقام إلى عدد الجامعات التي توجد بها كلية تجارة وإدارة أعمال أو كلية إدارة أعمال في كل دولة.

ملحق رقم (2)

مقررات ريادة الأعمال في الجامعات العربية في عام 2013

م	الدولة	جامعات حكومية	جامعات خاصة	المجموع
1	الأردن	10/7	15/15	25 /22
2	الإمارات	4/3	18 /13	22 /16
3	البحرين	1 /1	9 /6	10 /7
4	تونس	11 /8	14 /10	25/18
5	الجزائر	37/5	–	37/5
6	السعودية	22/10	9/4	31/14
7	السودان	26/1	6/0	32/1
8	سوريا	6/5	14/7	20/12
9	الصومال	–	12/4	12/4
10	العراق	23/0	2/1	25/1
11	عمان	1/1	3/2	4/3
12	فلسطين	11/11	4/4	15/15
13	قطر	1/1	–	1/1
14	الكويت	1/1	4/3	5/4
15	المغرب	13/6	3/2	16/8
16	لبنان	1/1	29/19	30/20
17	ليبيا	9/1	–	9/1
18	مصر	23/8	19/13	42/21
19	موريتانيا	1/0	–	1/0
20	اليمن	8/1	9/5	17/6
	المجموع	209/71	170/108	379/179

يشير بسط النسب الواردة في الجدول إلى عدد الجامعات التي تقدم برامج ريادة الأعمال، في حين يشير المقام إلى عدد الجامعات التي يوجد بها كلية كلية تجارة وإدارة أعمال أو كلية إدارة أعمال في كل دولة.

Longitudinal Study of Entrepreneurship Education In Arab Business Education Curricula (2003 – 2013)

Dr. Amr Alaaeldin Zidan

Lecturer of Business Administration
Department of Managerial Sciences
Faculty of Technology and Development
Zagazig University- Egypt

ABSTRACT

This is a descriptive and exploratory study attempts to identify the development of entrepreneurship education in the Arab universities during the period (2003 – 2013) compared to the importance of these programs in the western universities. The study depends upon the census procedures and the secondary data provided by the electronic sites of the Arab universities.

The study plans of the faculties of business administration were the main source of data. The results suggest that there is no significant difference between the results of the first study (2003) and that of the second one (2013). The percentage of the universities providing entrepreneurship education was (61%) in the first study and (63%) in the second study. The percentage of the universities which do not provide these programs was (39%) in the first study and (37%) in the second study. A significant difference occurred between the governmental and the private universities with regards to the offering of compulsory and elective courses in entrepreneurship.

Nevertheless, there was a qualitative development in the level of entrepreneurship education in the second study. Departments of entrepreneurship have been appeared as well as majors, concentrations and masters' degrees in entrepreneurship in the Arab Universities. A discussion of the results and their implications were presented along with suggestions for further research.